جامعة المنصورة
كليـة الآداب

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية استقلال السودان ١٩٥٣-١٩٥٦م

إعـــداد

أمل الحســانين عمر موسى

باحثة لدرجة الماجستير بقسم التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة المنصورة

اشـــراف

أ. د. / إبراهيم عبد المجيد محمد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ

كلية الآداب – جامعة المنصورة

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الثاني و الستون – يناير ٢٠١٨

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية استقلال السودان ١٩٥٣-١٩٥٦م

أمل الحسانين عمر موسى

ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة جهود الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية النزاع المصري – البريطاني على السودان قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وأهداف الولايات المتحدة من تسوية هذه القضية، كما تتناول دور الولايات المتحدة الأمريكية في توقيع اتفاقية فبراير ١٩٥٣، والجهود التي بذلتها الإدارة الأمريكية لتمكين السودانيين من تحقيق الاستقلال، وأثر ذلك على علاقتها بمصر وبريطاني.

Abstract:

This study deals with the mediation efforts undertaken by the United States of America to settle the Egyptian-British conflict on Sudan prior to the revolution of 23 July 1952 and the objectives of the United States to settle this issue. It also deals with the role of the United States in signing the February 1953 Agreement, To enable the Sudanese to achieve independence, and the impact on its relationship with Egypt and Britain.

المقدمـــة:

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى وراثة النفوذ الغربي في إفريقيا وآسيا من خلال المعونات والعلاقات مع النخب السياسية، ولم تكن السودان بعيدة عن مثل هذه التوجهات فهي المفتاح الرئيسي للتدخل في شرق إفريقيا، إلا أن مسألة استقلال السودان كانت تشكل معضلة حقيقية للسياسة الأمريكية، فمن ناحية لا تريد الولايات المتحدة خسارة حليفتها بريطانيا صاحبة النفوذ في السودان، ومن ناحية أخري لا ترغب في إغضاب الحكومة المصرية التي كانت تسعي منذ عام ١٩٥١ لربطها بالغرب عبر إقامة حلف الشرق الأوسط، ومن ثم حرصت الولايات المتحدة منذ قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ على التقريب بين وجهات النظر المصرية والبريطانية بشأن استقلال السودان.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي لعبته الولايات المتحدة لحل الخلاف المصري – البريطاني بشأن السودان، وأثر ذلك على علاقتها بمصر وبريطانيا.

وتـــم اختيار عام ١٩٥٣ م كبداية لموضوع الدراسة، لأنه العام الذي شهد توقيع اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ م بين كلاً من مصر وبريطانيا، حيث أعطت للشعب السوداني الحق في تقرير مصيره، بينما تـــم اختيار عام ١٩٥٦ م كنهاية لموضوع الدراسة، لأنه العام الذي شهد إعلان استقلال السودان.

وتتناول هذه الدراسة جهود الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية النزاع

المصري – البريطاني على السودان قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وأهداف الولايات المتحدة من تسوية هذه القضية، كما تتناول دور الولايات المتحدة الأمريكية في توقيع اتفاقية فبراير ١٩٥٣، والجهود التي بذلتها الإدارة الأمريكية لتمكين السودانيين من تحقيق الاستقلال.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على وثائق وزارة الخارجية المصرية، ووثائق وزارة الخارجية الأمريكية Foreign Relations Of United States، وبرمز لها بـ(R.U.S.F)، إضافة إلى بعض المراجع العربية والأجنبية التي ساعدت في إكمال جوانب النقص التي لم تف بها الوثائق.

- **تمهيد:**

كانت الحرب العالمية الثانية تمثل نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، نتيجة لازدياد مصالحها في المنطقة، وظهور التهديد الشيوعي، وتراجع دور كل من بريطانيا وفرنسا، فبدأت ترسم استراتيجيتها على أساس أن ما يحدث في المنطقة له علاقة حيوية بأمنها وسلامتها، وبما أن مصر تعد قلب هذه المنطقة، فقد عدتها الإدارة الأمريكية مفتاحاً لأي استراتيجية ناجحة في الشرق الأوسط(١).

ولكي تحافظ الولايات المتحدة على مصر، بدأت تهتم بموضوع الصراع المصري – البريطاني حول السودان، وكانت بداية التدخل الأمريكي عام ١٩٤٦ بناء على طلب بريطانيا، حيث طلبت الإدارة الأمريكية من الحكومة المصرية أن تكون أكثر تساهلاً في مفاوضتها مع بريطانيا(٢).

في البداية أظهرت الولايات المتحدة انحيازها إلى جانب بريطانيا، وقد ظهر ذلك بشكل واضح عقب رفض الولايات المتحدة الوقوف بجانب مصر خلال طرح القضية على مجلس الأمن في يوليو ١٩٤٧، وطلبت الإدارة الأمريكية من بريطانيا ومصر تسوية خلافهما خارج نطاق الأمم المتحدة من خلال المفاوضات الثنائية(٣).

ومع اتساع نطاق الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة تسعي إلى تعزيز وجودها في منطقة الشرق الأوسط عبر تشكيل سلسلة من الأحلاف تكون مصر طرفاً فيها، تزامنت هذه الأحداث مع وصول حزب الوفد برئاسة النحاس إلى الحكم في يناير ١٩٥٠، وكان الشعار الذي رفعه الوفد جلاء القوات البريطانية عن مصر وتحقيق وحدة وادي النيل تحت التاج المصري(٤).

وفي السابع عشر من أكتوبر ١٩٥٠ أجري وزير الخارجية المصري " محمد صلاح الدين" خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية محادثات ثنائية مع " ماك جي" مساعد وزير الخارجية الأمريكية، وخلال اللقاء طلب " محمد صلاح" مساعدة الولايات

المتحدة في القضية المصرية، وبخاصة تحقيق وحدة وادي النيل، إلا أن " ماك جي" أكد أن شعب السودان يجب أن يقرر مصيره بنفسه، وأن يؤسس حكومته الخاصة بمساعدة بريطانيا(٥).

ونتيجة للتعنت البريطاني تجاه قضية السودان توقفت المفاوضات المصرية – البريطانية أكثر من مرة خلال عام ١٩٥١، تابعت السفارة الأمريكية في مصر هذه التطورات عن قرب، وفي تقرير السفير الأمريكي "جيفرسون كافري" للخارجية الأمريكية في فبراير ١٩٥١ أشار فيه أن الحكومة البريطانية وضعت العراقيل أمام المفاوضات بشأن السودان، بهدف إحراج الحكومة المصرية أمام الشعب السوداني، وإظهارهم بمظهر المعارض لأمانيهم الوطنية(٦).

وفي فبراير ١٩٥١ زار " ماك جي" القاهرة، وعقد اجتماعات مطولة مع وزير الخارجية " محمد صلاح الدين" طلب فيها فصل قضية السويس عن قضية السودان، وأن وجود القوات البريطانية في السويس ضروري للدفاع عن المنطقة، إلا أن وزير الخارجية رفض هذه المطالب وأكد أن المقترحات البريطانية قد تدفع الشعب المصري للمطالبة بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقية عام ١٨٩٩(٧).

وفي أبريل ١٩٥١ جرى لقاء بين المسئولين البريطانيين والأمريكيين في لندن، لمناقشة المقترحات البريطانية لحل الصراع مع مصر، تضمنت هذه المقترحات التأكيد على فصل السودان عن مصر، إلا أن الإدارة الأمريكية رأت أن هذه المقترحات عديمة الجدوى، وعقب تقديم المقترحات البريطانية إلى الحكومة المصرية في ١١ أبريل ١٩٥١ ، علق السفير الأمريكي في مصر "جيفرسون كافري" على هذه المقترحات بأن الحكومة البريطانية لا ترغب في التوصل إلى حل لهذا النزاع، وأنها تريد إحراج موقف المصريين في السودان(٨).

وفي ٢٦ أغسطس ١٩٥١ صرح مصطفي النحاس باشا عن عزم مصر إلغاء معاهدة ١٩٣٦م، أثار هذا القرار مخاوف الإدارة الأمريكية من تدهور الوضع البريطاني في مصر والشرق الأوسط، وعلى إثر ذلك أرسل "ماك جي" للسفير المصري في واشنطن يطلب منه عدم قيام مصر بأي إجراء بشأن إلغاء المعاهدة، واقترح قبول مصر بالمقترحات البريطانية الجديدة التي ستقدم لها(٩).

كما طلب السفير الأمريكي في مصر "جيفرسون كافري" من الملك فاروق الضغط على حكومته لكي تتريث في إلغاء المعاهدة، حتي تمنح بريطانيا الوقت الكافي لعرض مقترحاتها، إلا أن الملك صرح بأنه يخشى من حصول المزيد من التدهور إذا لم تأت بريطانيا بمقترحات مقبولة(١٠).

وفيما يخص السودان تقدمت بريطانيا بمقترحات تتضمن تشكيل لجنة دولية تقيم في السودان، وعقد اتفاقية بشأن تقسيم مياه النيل، وتشكيل هيئة دولية لتطوير وادي النيل، وتعيين تاريخ محدد لمنح السودانيين الحكم الذاتي، إلا أن هذه المقترحات لم تلق قبول من جانب الحكومة المصرية، وعلى إثر ذلك طلبت الحكومة الأمريكية من سفيرها في القاهرة أن يخطر الحكومة المصرية بضرورة الفصل بين قضية الدفاع عن الشرق الأوسط وقضية السودان، فالأولى تهم المنطقة والعالم الحر ولا تتحمل التأخير، بينما الثانية هي مشكلة مصرية – بريطانية، ويمكن حلها بشكل أفضل بإجراء المزيد من المباحثات(١١).

وبالرغم من المساعي الأمريكية لإنجاح المفاوضات، إلا أن الحكومة المصرية أيقنت استحالة استجابة بريطانية لمطالبها، وفي ٨ أكتوبر ١٩٥١ أدلى مصطفى النحاس باشا ببيان في مجلس النواب المصري أعلن فيه الأسباب التي دعت الحكومة المصرية إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦م واتفاقية السودان لعام ١٨٩٩م(١٢).

تابع الدبلوماسيون الأمريكيون في كل من القاهرة ولندن ردود الفعل على قرار مصطفي النحاس بإلغاء المعاهدة، وحمل السفير الأمريكي في بريطانيا "جيفورد" Gefford الحكومة البريطانية مسئولية فشل المفاوضات بسبب ضعف المقترحات البريطانية بشأن السودان(١٣).

وفي ١٠ أكتوبر ١٩٥١ التقي الملك فاروق بكل من السفير البريطاني والأمريكي، وأعرب لهما عن تشاؤمه بشأن التطورات الأخيرة، وأن المفاوضات المصرية – البريطانية قد تشهد مزيد من الانهيار(١٤).

في ظل هذه التطورات عرضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا على الحكومة المصرية في أكتوبر ١٩٥١ مشروع قيادة الشرق الأوسط، إلا أن الحكومة المصرية رأت أن هذه المقترحات لا تلبي الحد الدني من طموحاتها بشأن الاستقلال والوحدة مع السودان، وفي ١٤ أكتوبر ١٩٥١ أعلنت الحكومة المصرية رفضها لهذا المشروع(١٥) .

أثار الرفض المصري لهذا المشروع الحكومة الأمريكية، وفي ١٧ أكتوبر ١٩٥١ أعلنت الحكومة الأمريكية أن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية السودان من جانب الحكومة المصرية ، لا يتفق مع الالتزامات الدولية، وأن الحكومة الأمريكية تعد هذا الإجراء باطلاً(١٦).

كانت الإدارة الأمريكية تدرك جيداً أن أية مفاوضات مستقبلية أو قبول أي مشاريع غربية للدفاع عن الشرق الأوسط لن تتم دون تحقيق

المطلب المصري فيما يخص السودان، وفي تقرير مفصل للسفير الأمريكي في مصر "جيفرسون كافري" أشار فيه – فيما يخص السودان– أن أية مقترحات بريطانية لن تقبل دون الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان(١٧).

وأكد وزير الخارجية الأمريكية "أتشيسون" خلال المباحثات الأمريكية – البريطانية في يناير ١٩٥٢ أن الملك فاروق يتطلع إلى الاعتراف به ملكاً على مصر والسودان، وأي مقترحات مستقبلية يجب أن تتضمن الاعتراف بهذا اللقب، إلا أن وزير الخارجية البريطانية رفض هذا الطلب، وصرح بأن بلاده لا تستطيع الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان(١٨)، وأن تنصيبه رهناً بمشاورة السودانيين أنفسهم(١٩).

وكانت الولايات المتحدة تدرك جيداً أهمية السودان بالنسبة لمصر، وفي تقرير "بيرتون بيري Burton Y. Beery " وكيل مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى، الذي قدمه لوزير الخارجية الأمريكية "أتشيسون" بشأن العلاقات المصرية – البريطانية، أشار فيه إلى ضرورة حث بريطانيا على التوصل إلى صيغة لحل قضية السودان على أساس الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان، ثم يمنح السودانيين حق تقرير المصير فيما بعد(٢٠).

وفي مارس ١٩٥٢ أرسل "السفير الأمريكي في مصر "جيفرسون كافري" إلى الخارجية الأمريكية بمذكرة أوصي فيها بالعمل على استمرار المفاوضات المصرية – البريطانية، واقترح إعلان الطرفين بيان مشترك يقر بانسحاب بريطانيا من السويس والاعتراف بفاروق ملكاً على السودان وفقاً لسياسة تقرير المصير للسودانيين، وبالمقابل تقبل الحكومة المصرية بمبدأ الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط(٢١).

وبدأت الحكومة الأمريكية بممارسة ضغوط على بريطانيا لقبول إعلان فاروق ملكاً على السودان، وفي أبريل ١٩٥٢ أبلغ السفير البريطاني في واشنطن وزير الخارجية الأمريكي أن حكومته قدمت صيغة جديدة للحكومة المصرية بشأن السودان، تتضمن عقد مؤتمر طاولة مستديرة يضم مصر والسودان وبريطانيا لتقرير مصير السودان، إلا أن الحكومة الأمريكية رأت أن هذه المقترحات ستقابل بالرفض(٢٢).

وإزاء تزايد الضغوط الأمريكية على بريطانيا بشأن السودان، قدمت الحكومة البريطانية لنظيرتها الأمريكية مقترحاً جديداً تضمن الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان بعد أن يجرى استفتاء بشأنه في السودان، وأخذ ضمانات كافية من مصر بشأن تقرير المصير، إلا أن السفير الأمريكي في مصر

توقع أن لا تقبل مصر بهذه الصيغة لحل القضية السودانية، وبناء على ذلك رفضت الحكومة الأمريكية تقديم هذه المقترحات إلى الحكومة المصرية(٢٣).

وبالرغم من ذلك فقد استمرت الحكومة الأمريكية في القيام بدور الوساطة بين الجانبان – المصري والبريطاني– لحلحلة القضية ، وفي مايو ١٩٥٢ التقى السفير الأمريكي في مصر " جيفرسون كافري" بالملك فاروق، وخلال اللقاء صرح الملك عن عدم استعداده للقيام بأي مشاورات مع البريطانيين دون اعتراف بريطانيا به ملكاً على السودان(٢٤).

وعلى إثر ذلك أرسل السفير الأمريكي إلى وزارة الخارجية يبلغها بأن أي مفاوضات سيكون مصيرها الفشل، ما لم تحسم مسألة اللقب، وأن المصريين لن يقبلوا بأي معاهدة لا تعترف بوحدة وادي النيل تحت عرش الملك فاروق، بينما تصر بريطانيا على عدم الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان دون مشاورة السودانيين؛ لذا فإن أي مفاوضات دون حل هذه القضية مصيرها الفشل(٢٥).

وفي الرابع والعشرين من يونيو ١٩٥٢ جرت محادثات في لندن بين وزير الخارجية الأمريكية "أتشيسون" ونظيره البريطاني " إيدن" لبحث مسألة السودان، إلا أن هذه المحادثات لم تسفر عن أية نتائج(٢٦).

وفي ٣ يوليو ١٩٥٢ أرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى نظيرتها الأمريكية تخبرها بأن مسألة الاعتراف بلقب مصر والسودان حتى لو قبلتها بريطانيا، لن يقبلها السودانيون، وأن المحافظة على مكانة بريطانيا في مصر ضرورية حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة(٢٧).

لم تحظ تهديدات "إيدن" باستخدام القوة رضا الحكومة الأمريكية ، وأبلغ السفير الأمريكي "كافري" الحكومة الأمريكية أن المفاوضات المصرية – البريطانية لن تصل إلى أي شيء ما لم تحل قضية السودان(٢٨).

كما التقي " كافري" برئيس الوزراء المصري "حسين سري" وطلب منه الدخول في مفاوضات مع " عبد الرحمن المهدي" رئيس حزب الأمة السوداني، إلا أن رئيس الوزراء أكد للسفير أن " عبد الرحمن المهدي ينفذ ما تطلبه منه بريطانيا، لذا سيرفض الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان، وأن شرط بدء المفاوضات مع بريطانيا هو الاعتراف بوحدة مصر والسودان(٢٩).

وبالرغم من كافة الجهود الأمريكية والمحاولات الأمريكية التي بذلتها لإقناع مصر وبريطانيا بالحد

من تمسكهما بآرائهما حول السودان إلا أنها لم تنجح[٣٠].

واقترح " هنري بايرود" اعتراف الولايات المتحدة بفاروق ملكاً على السودان ضمن إطار تقرير المصير للسودانيين، وأن هذه الخطوة سيترتب عليها فوائد وأضرار للولايات المتحدة، أما الفوائد فتتمثل في إزالة قضية السودان التي كانت حجر عثرة أمام المفاوضات حول قاعدة السويس، ومشاركة مصر في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، أما الأضرار فتمثل في رد فعل بريطانيا، وكذلك فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لشعبيتها في السودان[٣١].

إلا أن الوقت لم يمهل الساسة الأمريكان لبحث هذه المسألة، على إثر التطورات السياسة التي شهدتها مصر، والتي انتهت بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والتي مثلت بداية جديدة للسياسة الأمريكية تجاه السودان.

وعلى أية حال، فمن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تعبأ بقضية السودان بشكل مستقل سواء حصل السودان على استقلاله أو دخل ضمن التاج المصري، وإنما وضعت في إطار السياسة الأمريكية تجاه مصر، ومحاولة جرها إلى مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط، ومن ثم أصبح هدفها الرئيسي التوصل إلى تسوية مصرية – بريطانية لا تضر بمشاريعها في الشرق الأوسط.

- **ثورة ٢٣ يوليو والصراع المصري – البريطاني على السودان:**

عقب قيام حركة الضباط الأحرار بالانقلاب على الملك في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢م[٣٢]، تحركت الحكومة الجديدة لحلحلة قضية الاستقلال، وفى أكتوبر ١٩٥٢ قدمت الحكومة المصرية مقترحات إلى عدد من ممثلي الأحزاب السودانية في القاهرة تنص على: تقرير السودانيين لمصيرهم بحرية تامة إما بإعلان استقلال السودان بحدوده الجغرافية عن مصر وبريطانيا، أو الارتباط مع مصر على أن يسبق ذلك إقامة حكم ذاتي كامل في السودان، أيدت الأحزاب هذه المقترحات، وعلى هذا الأساس دخلت الحكومة المصرية في مفاوضات مع الحكومة البريطانية بشأن السودان[٣٣].

بالإضافة إلى بنود الاستقلال تضمنت الاتفاقية والتي عرفت باسم اتفاقية "جنتلمان" بند ينص على: أن تبذل مصر كل ما في وسعها لكي تحصل السودان على نصيب من المعونة التي تدخل في نطاق برنامج النقطة الرابعة الأمريكية، لأن السودان كدولة متخلفة اقتصادياً لم يحصل على أي نصيب من المعونة، ويعود ذلك إلى

الوضع السياسي الشاذ لدولة السودان، فلا هي دولة مستقلة أو مستعمرة أو تحت الوصاية[34].

ويبدو من هذا البند أن الولايات المتحدة كانت تنظر إلى السودان كجزء من الدولة المصرية، لذا لم تهتم الإدارة الأمريكية بإدراجه ضمن برنامج النقطة الرابعة، ويؤيد ذلك أن كافة المقترحات الأمريكية التي قدمتها إلى الحكومة البريطانية والمصرية لحل قضية السودان قبل اندلاع الثورة المصرية كانت تدور حول حصول السودان على الاستقلال الذاتي ضمن التاج المصري.

وفي الثاني من نوفمبر ١٩٥٢م سلم "محمد نجيب" السفير البريطاني في القاهرة "رالف استيفنسن RALPH ASTVENSEN "مذكرة تضمنت وجهة النظر المصرية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، واشتملت على ستة عشر بنداً، اعترف البند الأول من المذكرة بحق السودانيين في تقرير المصير [٣٥].

وعلى إثر ذلك بدأت المفاوضات في العشرين من نوفمبر ١٩٥٢م، ولكنها سرعان ما تعثرت بسبب الخلاف الذي نشب بين الجانبين حول سلطات الحاكم العام في السودان [٣٦]، بالإضافة إلى أن الجانب البريطاني كان يرى أنه يجب ألا يربط تقرير المصير بأيدي السودانيين [٣٧]، ونتيجة لذلك رفعت المفاوضات المصرية البريطانية في الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٥٢م، و كان الجدل لا يزال قائماً حول سلطات الحاكم، وربط تقرير المصير بأيدي السودانيين[٣٨].

تابعت وزارة الخارجية الأمريكية المفاوضات بين الجانبين، وأشارت وزارة الخارجية في تقريرها إلى الرئيس الأمريكي في السابع من يناير ١٩٥٣ – فيما يخص السودان– أن حل مشكلة السودان يمكن أن يسهم في تعزيز العلاقات المصرية – الأمريكية، وسيزيد من احتمالات انضمام مصر إلى مشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط[٣٩].

وفى ٨ يناير ١٩٥٣ التقي السفير الأمريكي في لندن "جيفوردGifford" بمسئولين من وزارة الخارجية البريطانية لبحث مشكلة السودان، وأوضح خلال اللقاء أن عدم تسوية القضية في أسرع وقت سيكون له تأثير كارثي على الخطط الأمريكية – البريطانية في الشرق الأوسط[٤٠].

ويتضح من هذه التقارير أن الولايات المتحدة كانت تنظر إلى السودان ضمن الصراع المصري – البريطاني، وأن استقلال السودان أو بقائه ضمن الحكم المصري لم يكن يشغل الساسة الأمريكان، بل كان الهدف الرئيسي جذب مصر إلى مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط.

استأنفت المفاوضات مرة ثانية في الثاني عشر من يناير ١٩٥٣م، وتم التوصل إلى اتفاق ينص على: إقامة الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودانيين على أن يسبق تقرير المصير فتره انتقالية لا تتعدى ثلاثة أعوام، يمارس فيها السودانيين الحكم الذاتي، ويتم تصفية الإدارة الثنائية المصرية والبريطانية [٤١].

استقبلت وزارة الخارجية الأمريكية الاتفاق بنوع من الارتياح، ولم يكن الدافع ترحيبها بتقرير مصير السودان بقدر ما كانت ترغب في إيجاد توافق مصري –بريطاني تمهيداً لدفع مصر للانضمام إلى الأحلاف الغربية في الشرق الأوسط، وعلي إثر توقيع الاتفاقية المصرية – البريطانية وافقت الحكومة الأمريكية على تقديم مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة (١٠) مليون دولار، ومساعدات عسكرية بقيمة (١١) مليون دولار، وتشير تقارير وزارة الخارجية الأمريكية أن توقيع اتفاقية السودان أحد العوامل الرئيسية لزيادة التفاهم مع الحكومة المصرية[٤٢].

وعلى هذا الأساس رحبت وزارة الخارجية بالمشاركة في لجنة الانتخابات التي ستشرف على استفتاء تقرير المصير، ورشحت وزارة الخارجية الأمريكية "واويلبيركنز W. PARKINS" رئيس قسم الخدمات في الخارجية الأمريكية للمشاركة في اللجنة [٤٣].

وحددت مهام هذه اللجنة التي كانت تضم سبعة أعضاء ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية، عملت هذه اللجنة على الإشراف على الانتخابات وحيادها، دراسة مشروع قواعد الانتخابات وإعادة النظر فيها إذا اقتضي الأمر ذلك، الفصل في مؤهلات الناخبين لمجلس الشيوخ، وتحديد دوائر الانتخاب غير المباشر لمجلس النواب، إجراء انتخابات مباشرة في كل حالة تقرر فيها إمكان ذلك عملياً، وترفع اللجنة تقريراً لحكومتي مصر وبريطانيا عن سير الانتخابات[٤٤].

أجريت الانتخابات في الفترة من نوفمبر ١٩٥٣ إلى الأول من ديسمبر ١٩٥٣، وأسفرت عن فوز "الحزب الوطني الاتحادي" بواحد وخمسين مقعداً من مقاعد مجلس النواب، و"حزب الأمة" على اثنين وعشرين مقعداً، بينما حصلت بقية الأحزاب والمستقلين على أربعة وعشرين مقعداً[٤٥]، وفى انتخابات مجلس الشيوخ فاز "الحزب الوطني الاتحادي" باثنين وعشرين مقعداً، وحزب الأمة بثلاثة مقاعد، ومقعدين للمستقلين،

وثلاثة مقاعد لـ " حزب الجنوب"، وتم اختيار "إسماعيل الأزهري" رئيسا للوزراء(٤٦).

- **قضية استقلال السودان:**

على إثر انتهاء الانتخابات كانت قضية الاستقلال عن مصر أو الوحدة معها هي الشغل الشاغل لكافة الأحزاب السياسية في السودان، وشغلت جانباً مهماً من الصراع بين مصر وبريطانيا، ففي الوقت الذي كانت تميل فيه مصر إلى الوحدة، كانت بريطانيا تشجع على استقلال السودان، وفى الأول من مارس ١٩٥٤ وصل اللواء "محمد نجيب" والوفد المرافق له إلى السودان للمشاركة في افتتاح البرلمان، وقد استغل "حزب الأمة" السوداني هذه الفرصة للتعبير عن سخطه من الوحدة مع مصر، فنظم الحزب مظاهرة مناوئةً للوفد المصري(٤٧).

وقد حرصت الولايات المتحدة على تجنب الانخراط في هذا الصراع، واكتفت بإرسال أول مبعوث لها إلى السودان في مارس ١٩٥٤(٤٨)، وفى ٢١ مارس ١٩٥٤ التقي مدير مكتب شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية "مستر باركر MR. PARKER T. HART" بالرئيس "جمال عبد الناصر"، وخلال اللقاء اتفق الطرفان على ضرورة تجنب التدابير التي قد تؤدي إلى زيادة التوتر في السودان(٤٩).

وبالنظر إلى السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا خلال هذه الفترة، فإن الولايات المتحدة – وكما يبدو– كانت تميل بشكل عام إلى التعامل مع إفريقيا من خلال حلفائها الأوروبيين الذين يسيطرون على أغلب دول القارة، لأن ذلك في مصلحتها لتخفيف العبء عنها في ظل انشغالها بالصراع مع الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة كانت حريصةً على تجنب الصدام مع الحكومة المصرية من أجل كسبها إلى جانبها في صراعها مع الاتحاد السوفيتي، وضمها إلى مشاريع الدفاع الغربية في الشرق الأوسط (الحزام الشمالي ١٩٥٣ وحلف بغداد١٩٥٥)، ونتيجة لذلك لم تهتم الولايات المتحدة بقضية استقلال السودان، إلا أن هذه السياسة لم تستمر طويلاً، فعلى إثر الرفض المصري لمشاريع الدفاع الغربية، والحملة المصرية لمنع الدول العربية من الانضمام إلى حلف بغداد، بدأت الولايات المتحدة بالاهتمام بالقضية.

ونتيجة لتزايد الضغوط المنادية بالاستقلال في السودان، ألمح رئيس الحكومة السودانية "إسماعيل الأزهري" في فبراير ١٩٥٥ إلى رغبة بلاده في الاستقلال، وخلال انعقاد مؤتمر باندونج في أبريل ١٩٥٥ رفض الوفد السوداني التعاون مع الوفد المصري، وقرر "الأزهري" حضور الوفد

منفرداً، وخلال الكلمة التي ألقاها في المؤتمر أعرب عن رغبة بلاده في الاستقلال مع تكوين روابط قوية مع مصر(٥٠).

تطورت الأحداث في السودان سريعاً ففي أغسطس ١٩٥٥ أرسل البرلمان خطاباً إلى الحاكم العام للسودان يعرب فيه عن رغبة البلاد في تقرير المصير، أعقب ذلك استقالة الحاكم العام للسودان "السير الكسندر هولم ELXSANDER N. HOLLIM"، وفى ديسمبر ١٩٥٥ أبلغت الحكومة البريطانية الرئيس "جمال عبد الناصر" عدم ترشيح أحد خلفاً له، وعلى إثر ذلك اتفقت الأحزاب والشخصيات السودانية على تشكيل لجنة من السودانيين تقوم بأعمال الحاكم البريطاني لحين سن دستور وانتخاب رئيس للدولة، وقد أيدت مصر هذه الفكرة، وعليه اجتمع البرلمان السوداني في التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥ وأعلن موافقته بالإجماع على إعلان استقلال السودان(٥١).

وفى الأول من يناير ١٩٥٦ عقد البرلمان السوداني جلسة تلي فيها رسالتين إحداهما من الرئيس "جمال عبد الناصر" والأخرى من "سلوينلويدSELWYN LLOYD" وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية أعلنا فيها الاعتراف الكامل باستقلال السودان(٥٢).

أما عن موقف الولايات المتحدة من الاستقلال، فبالرغم من عدم التدخل المباشر في القضية إلا أن رفض "عبد الناصر" الانضمام إلى حلف بغداد١٩٥٥، وانتقاده للسياسة الأمريكية في المنطقة، دفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف عدائي من "عبد الناصر"، وشرعت الولايات المتحدة وبريطانيا في مقاومة الاتجاه الذي ينادي بالوحدة مع السودان، ولعب الحاكم الانجليزي في السودان دوراً مهماً في تنفيذ هذه السياسة، واستقطبت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية "إسماعيل الأزهري" ليدور في فلك السياسة الغربية، وباعدت بينه وبين "عبد الناصر"(٥٣).

وعلى إثر إعلان الاستقلال عام ١٩٥٦ كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي اعترفت به، ففي الثاني من يناير ١٩٥٦ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً صحفياً أعلنت فيه اعترافها باستقلال السودان، وفي نفس اليوم أرسل الرئيس "أيزنهاورEISENHOWER" رسالة للحكومة السودانية أعرب فيها عن ترحيبه باستقلال السودان، وعن تطلع بلاده إلى إقامة علاقات ودية معها (٥٤).

وفى ١٧ فبراير ١٩٥٦ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية تحويل مكتب الاتصال الأمريكي في الخرطوم إلى سفارة، وفى ١٢ أبريل

عين "لويل بنكرتLOWELL C. PINKERTO" أول سفير للولايات المتحدة في السودان، وفى ٣١ أغسطس قدم الدكتور "إبراهيم أنيس" أوراق اعتماده كأول سفير للسودان في الولايات المتحدة الأمريكية(٥٥).

وعلى إثر تعيين لويل بنكرت سفيراً في السودان، أصدر وزير الخارجية الأمريكي "دالاس DULLES" تعليمات إلى السفير بضرورة توثيق العلاقات الأمريكية مع السودان، لمنع تغلل النفوذ الشيوعي إليها، بالإضافة إلى أنها قد تسقط تحت السيطرة المصرية(٥٦).

الخاتمة

- كان هدف الولايات المتحدة من التدخل لحل النزاع المصري- البريطاني على السودان، هو رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في أن تكون مصر جزء من مشاريع الدفاع الغربية في الشرق الأوسط، للوقوف بوجه التهديد السوفيتي، ولم تكن تهتم كثيراً باستقلال السودان أو انضمامها إلى مصر.
- بعد أن أدركت الولايات المتحدة الأمريكية فشل كل مساعيها لضم مصر إلى مشاريع الدفاع الغربية في الشرق الأوسط، استغلت قضية استقلال السودان لإثارة المشاكل لمصر، وأيدت الاستقلال.

هوامش الدراسة

١. ظـاهر محمد صـكر: [illegible]، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية، الإمارات، ١٩٩٩، ص١٠.

2. F. R. U.: 1946, Vol. VII, From the Secretary of State to Minister in Egypt Tuck, Washington, 25 May, 1946, pp.74-75.

٣. محمد السـيد طـه شـلبي: [illegible] (١٨١١-١٨٤٥م)، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، كليـة الآداب، جامعـة المنصـورة، ٢٠١٧، ص ص٧٨-٨٠.

٤. ظاهر محمد صكر: المرجع السابق، ص١٢.

5. F. R. U. S: 1950, Vol. V, Memorandum of Conversation by the Assistant of the Secretary of State for Bureau of Near Eastern South Asian and African Affairs , Washington, 19 October, 1950, pp.309-311.

6. Ibid: 1951, Vol. V, From Caffery to the Department of State, Cairo, 13 February, 1951, pp.344-347.

٧. ظاهر محمد صكر: المرجع السابق، ص١٢.

٨. المرجع السابق: ص ص١٦-١٨.

٩. F. R. U. S: 1951, Vol. V, From the Acting Secretary of State to Embassy in Egypt, 1 September, 1951, pp.382-383.

10. F. R. U. S: 1951, Op. Cit., From Caffery to the Department of State, Cairo, 18 February, 1951, pp.385-386.

١١.هدي جمال عبد الناصر (دكتوره): [illegible] ٠٨٢٥-٠٨٤١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص٣٣٠-٣٣٦.

١٢.المرجع السابق: ص ص٣٣٧-٣٣٩.

13. F. R. U. S: 1951, Op. Cit., From Gefford to the Department of State, London, 19 October, 1951, p.395.

١٤.ظاهر محمد صكر: المرجع السابق، ص٢٤.

١٥.محمد كمال [illegible] ٠٨٢٦-٠٨٤٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٥، ص١١١.

16. American Foreign Policy, 1950-1955, Basic Documents, Vol. II, Washington, 1957, pp. 2182-2183.

17. F. R. U. S: 1951, Vol. V, From Caffery to the Department of State, Cairo, 26 October, 1951, pp.410-412.

18. Ibid: 1952-1954, Vol. IX, Part 2Minutes of the Third Formal Session of the Truman- Churchill Talks, Washington, 8 January, 1952, pp.1744-1745.

١٩.ظاهر محمد صكر: المرجع السابق، ص٤٠.

20. F. R. U. S: 1952-1954, Vol. IX, Memorandum by Acting Assistant Secretary for NEA " Berry" to Secretary of State, , Washington, 27 February, 1952, pp. 1770-1772.

21. F. R. U. S: 1952-1954, Vol. IX, From Caffery to the Department of State, Cairo, 8 March, 1952, pp.1773-1776.

٢٢.ظاهر محمد صكر: المرجع السابق، ص ص٥٣-٥٤.

23. F. R. U. S: 1952-1954, Vol. IX, Memorandum by the Deputy Assistant Secretary for NEA " Berry" to Secretary of State, , Washington, 14 May, 1952, pp.1804-1805.

24. F. R. U. S: 1952-1954, Vol. IX, From Caffery to the Department of State, Cairo, 8 May, 1952, pp.1799-1800.

25. Ibid: Memorandum by Acting Assistant Secretary for NEA " Berry" to Secretary of State, , Washington, 14 May, 1952, pp. 1801-1803.

٢٦.ظاهر محمد صكر: المرجع السابق، ص ص٦٠-٦١.

٢٧.لطيفة محمد سالم (دكتوره): [illegible] ٠٨٢٥-٠٨٤١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص٤٧١-٤٧٢.

٢٨.ظاهر محمد صكر: المرجع السابق، ص ص٧٠.

٢٩.المرجع السابق، ص٧١.

٣٠.المرجع السابق.

٣١.المرجع السابق: ص ص٧٢-٧٣.

٣٢.عبد اللطيف البغدادي: [illegible]، جـ١، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص٥٠-٥١.

٣٣.حسان ريكان (دكتور): [illegible]، مجلة مداد الآداب، ع٩، م١، كلية الآداب، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠١٤، ص٤٦١.

٣٤.فيصل عبد الرحمن: [illegible] (٠٨٢٥ - ٠٨٤٢)، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درومان، السودان، ٢٠٠٤، ص ص ٥٩٣-٥٩٤.

٣٥[illegible]: ص ص ٦١٤- ٦١٧.

٣٦.عبد الرحمن على طه: [illegible]، تحقيق فدوى عبد الرحمن على طه، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٩٢، ص ص ١٦١-١٦٢.

٣٧.فيصل عبد الرحمن: [illegible]، ص ٦١٨.

٣٨[illegible]: الأول من ديسمبر ١٩٥٣.

39.F. R. U.S., 1952-1954, Vol. IX, The Near and Middle East, Part 2, Memorandum of Conversation, by the Secretary of State, Washington, 7 January, 1953, p.1954.

40.Ibid: The Ambassador in the United Kingdom (Gifford) to Department of State, London, 8 January, 1953, pp.1957-1958.

٤١[illegible]: الأول من ديسمبر ١٩٥٣.

42.F. R. U.S., 1952-1954, Vol. IX, Op. Cit., The Secretary of State to the Director for Mutual Security (Stassen), , Washington, 19 February, 1953, p. 1991.

٤٣.الفاتح الشيخ يوسف: [illegible]، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الاسلامية، ١٩٩٥، ص١١١.

٤٤.فيصل عبد الرحمن: [illegible]، ص٦٣٥.

٤٥.مدثر عبد الرحيم: [illegible]، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧١، ص١٩٠.

٤٦.الفاتح الشيخ يوسف: [illegible]، ص ص١١٢-١١٣.

٤٧.حسان ريكان (دكتور): [illegible]، ص ص٤٦٤-٤٦٥.

٤٨.سمر إبراهيم محمد (دكتوره): [illegible]، بحث بدون بيانات، ص١٨٨.

49.F. R. U.S., 1952-1954, Vol. IX, Op. Cit., The Ambassador in the Egypt (Caffery) to Department of State, Cairo, 23 March, 1953, p. 2242.

٥٠.حسان ريكان (دكتور): [illegible] ، ص ص٤٦٦-٤٦٧.

٥١[illegible]: ص ص ٤٦٨-٤٦٩.

٥٢[illegible]: ص ٤٧٠.

٥٣.جمال شقرة (دكتور): [illegible]، مجلة الشرق الأوسط، ع٣٢، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٣، ص٦.

54. Department of state bulletin, 1956, Recognition of Independence of the Sudan, 2 January, 1956, P.85.

55. American foreign policy: current documents, 1956, Central and Southern Africa, p.728.

٥٦.حمادة وهبه (دكتور): [illegible]، ع٣١، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، يناير ٢٠١٣، ص٥٠٧.